Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

جهود القاضي عبد الجبار المعتزلي في ردوده على المثنوية

م.د.عبد الجبار عبد الرزاق عبد القهار السامرائي
دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث جهود القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت 415هـ) في مواجهة الفكر المثنوي، الذي يقوم على الاعتقاد بوجود أصلين أزليين للكون هما النور والظلمة، وما يترتب على ذلك من تفسير للخير والشر على أساس الصراع بين هذين الأصلين. ويُعد القاضي عبد الجبار من أبرز متكلمي المعتزلة الذين تصدوا لهذه العقيدة من خلال مؤلفاته الكلامية، ولا سيما كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل وكتاب شرح الأصول الخمسة. اعتمد القاضي عبد الجبار في ردوده على المثنوية على المنهج العقلي القائم على البرهان والمنطق، حيث سعى إلى إثبات استحالة وجود إلهين أو أصلين مستقلين يدبران العالم، مبينًا أن انتظام الكون ووحدة نظامه يدلان على وحدة الخالق. كما ناقش التناقضات التي تترتب على القول بثنائية النور والظلمة، وأوضح أن نسبة الشر إلى أصل مستقل تؤدي إلى إبطال مفهوم القدرة الإلهية الشاملة. وقد استند في ذلك إلى أصل التوحيد الذي يمثل الركيزة الأساسية في الفكر المعتزلي، وإلى مبدأ العدل الإلهي الذي يفسر أفعال الإنسان ومسؤوليته دون الحاجة إلى افتراض وجود قوة شريرة أزلية. وتوصل البحث إلى أن القاضي عبد الجبار أسهم إسهامًا بارزًا في ترسيخ العقيدة الإسلامية القائمة على التوحيد، من خلال تفنيد الأسس العقلية والفلسفية للمثنوية، وإبراز التناقضات المنهجية الكامنة فيها، مما جعل ردوده تمثل نموذجًا مهمًا للجدل الكلامي الإسلامي في مواجهة التيارات الفكرية المخالفة.

الكلمات المفتاحية: القاضي عبد الجبار، المعتزلة، المثنوية، التوحيد، علم الكلام، الردود العقلية، الفرق الإسلامية.

The efforts of Judge Abdul Jabbar Al-Mu'tazili in his responses to dualism.

Dr. Abdul Jabbar Abdul Razzaq Abdul Qahar Al-Samarrai
Department of Religious Education and Islamic Studies

Abstract

This research examines the efforts of Judge Abd al-Jabbar al-Mu'tazili (d. 415 AH) in confronting dualistic thought, which is based on the belief in two eternal principles of the universe: light and darkness. This belief leads to an interpretation of good and evil based on the conflict between these two principles. Judge Abd al-Jabbar is considered one of the most prominent Mu'tazilite theologians who addressed this doctrine through his theological works, particularly his book al-Mughni fi Abwab al-Tawhid wa al-'Adl (The Sufficient Book on the Chapters of Divine Unity and Justice) and his book Sharh al-Usul al-Khamsa (Explanation of the Five Principles). In his responses to dualism, Judge Abd al-Jabbar relied on a rational approach based on proof and logic. He sought to demonstrate the impossibility of two gods or two independent principles governing the world, explaining that the order and unity of the universe point to the oneness of the Creator. He also discussed the contradictions arising from the dualism of light and darkness, clarifying that attributing evil to an independent principle negates the concept of God's all-encompassing power. He based his arguments on the principle of monotheism, which represents the cornerstone of Mu'tazilite thought, and on the principle of

divine justice, which explains human actions and responsibility without the need to posit the existence of an eternal evil force. The research concluded that Judge Abdul Jabbar made a significant contribution to consolidating the Islamic doctrine based on monotheism, by refuting the rational and philosophical foundations of dualism, and highlighting the methodological contradictions inherent in it, which made his responses represent an important model for Islamic theological debate in the face of opposing intellectual currents.

Keywords: Qadi Abd al-Jabbar, Mu'tazila, Dualism, Tawhid, Kalam, Rational Refutations, Islamic Sects

المقدمة

الحمد لله المنعم على عباده المؤمنين بان بعث فيهم خير خلقه النبي الأمين ، صلى الله عليه وسلم وجعل القران الكريم دستور الكون الى يوم يبعثون والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين.

وبعد فقد شهد الفكر الإسلامي منذ نشأته مواجهةً مستمرةً مع العديد من الفرق والمذاهب الفكرية والعقدية. ومن أبرز هذه المذاهب مذهب المثنوية الذي يقوم على الاعتقاد بوجود أصلين أزليين متقابلين هما النور والظلمة، وأن ما في العالم من خير وشر إنما هو نتيجة الصراع بين هذين الأصلين. وقد شكل هذا المذهب تحديًا فكريًا وعقديًا للعلماء والمتكلمين المسلمين، الأمر الذي دفعهم إلى التصدي له وبيان ما ينطوي عليه من تناقضات عقلية ومخالفات عقدية.

ومن بين هؤلاء العلماء القاضي عبد الجبار المعتزلي من أبرز علماء الكلام الذين أسهموا في الدفاع عن عقيدة التوحيد والرد على الفرق والمذاهب المخالفة، إذ خصص جانبًا مهمًا من مؤلفاته لمناقشة آراء المثنوية ونقد أسسها الفكرية والعقدية، معتمدًا في ذلك على المنهج العقلي الذي اشتهرت به المدرسة المعتزلية، ومستندًا إلى الأدلة العقلية والنقلية لإثبات وحدانية الله تعالى وإبطال القول بتعدد المبادئ والأصول.

أهمية البحث :وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول جانبًا مهمًا من التراث الكلامي الإسلامي، يتمثل في جهود القاضي عبد الجبار في مواجهة الفكر المثنوي، والكشف عن الأسس المنهجية التي اعتمدها في نقض هذا المذهب، وإبراز دوره في ترسيخ عقيدة التوحيد والدفاع عنها في إطار الجدل العقدي الذي شهده العصر الإسلامي الوسيط.

مشكلة البحث وتشمل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما أبرز جهود القاضي عبد الجبار المعتزلي في الرد على المثنوية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات، منها: ما هي المثنوية وأهم معتقداتها؟ وماهي الافكار التي قامت عليها؟ وما أبرز الأدلة العقلية التي اعتمدها القاضي عبد الجبار في نقضها؟ وإلى أي مدى أسهمت ردوده في تعزيز الفكر الكلامي الإسلامي؟

أهداف البحث: ويهدف البحث إلى التعريف بالقاضي عبد الجبار المعتزلي ومكانته العلمية، وبيان مفهوم الفرقة المثنوية وأصولها الفكرية، وتحليل ردود القاضي عبد الجبار المعتزلي عليها، والكشف عن منهجه في الاستدلال والمناقشة، فضلاً عن إبراز أثر تلك الردود في الدفاع عن العقيدة الإسلامية وترسيخ مبدأ التوحيد.

منهج البحث: وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال عرض آراء المثنوية كما وردت في المصادر الكلامية، ثم تحليل ردود القاضي عبد الجبار عليها ودراسة أدلتها ومناقشة مضامينها الفكرية والعقدية.

خطة البحث: أما خطة البحث فقد اقتضت تقسيمه إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة

المبحث الأول: حياة القاضي عبد الجبار.

المبحث الثاني: ردوده على الثانوية .

المبحث الأول: حياته

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيه ولادته ونشأته ومكانته

هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني الأسد أبادي.

نسب إلى بلاد كثيرة، فقد نسبه بعضهم إلى أسد أباد، ونسبه بعضهم إلى همذان والري، وألحقه أخرون باستراباذ.

فقولهم الأسد أبادي نسبة إلى أسد أباد وهي مدينة بينها وبين همدان مرحلة واحدة نحو العراق، عمرها أسد بن ذي السرو الحميري، وقد ذكره بهذا النسب أناس كثيرون[الذهبي، 1961م، 119].

ونسب القاضي إلى همذان –فقيل الهمذاني- عدد من كتاب التاريخ والتراجم، منهم: ابن الأثير، وابن حجر، وابن المرتضى، والسيوطي، وغيرهم [المرتضى، 1985م، 93]

وهمذان [عثمان، 1988، 594] أشهر مدن فارس الجبلية، ينتمي إليها علماء ومحدثون كثيرون، وكانت من أهم البلاد وأطيبها وأرفهها، فتحها القائد المسلم المغيرة بن شعبة سنة 33 أو 34هـ. [عثمان، 1988، 594]، بويه في عهد وزارة الصاحب بن عباد، قرابة عقدين من الزمان (من سنة 367ه حتى 385ه).

وكان يلقب حينًا بـ "عماد الدين" [الجشمي،19974م،365] وكان هو نفسه يردد هذا اللقب كثيرًا، فيقول في أكثر من موضع في كتبه –قاصدًا نفسه- قال "عماد الدين" [الجشمي،19974م،365]، وقد وضعه الحاكم وابن المرتضى على رأس الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة. [المرتضى، 1985م، 93]

وبعد فإنه لم يبق من اسمه وألقابه إلا أنه "القاضي عبد الجبار" وبذلك عرف واشتهر.

مولده ونشأته ومكانته

ولد القاضي في مدينة أسد أباد، ولم تتفق كتب التاريخ على تحديد سنة ولادته، لكنها تمدنا بمعلومة مهمة، تفيد أنه جاوز التسعين من عمره [السيوطي، 1396م،48]وإذا علمنا أن وفاته كانت سنة 415ه فإن ذلك يجعلنا نستنتج أن ولادته كانت حوالي سنة 320ه[عثمان،د.ت،14].

نشأ القاضي عبد الجبار في ظل أسرة متواضعة الحال، فقد كان أبوه يمتهن الحلاجة في سواد همذان [العسقلاني، 1971م، 387]ولم يلبث القاضي أن انتقل من أسدأباد إلى البصرة، واختلف إلى مجالس العلماء كمجلس أبي إسحاق بن عياش، فناظر ونظر، ولما عرف الحق انقاد إليه [الجشمي،19974م، 366] ثم رحل إلى بغداد حيث اتصل بالشيخ أبي عبد الله البصري ودرس عليه مدة من الزمان، حتى بز الخصوم، وفاق الأقراد، وصنف المصنفات الكثيرة بحضرته، وكان يختلف في بعض الأحيان إلى "عسكر مكرم"، و"رامهرمز" للتدريس [الجشمي،19974م، 366] .

ولما ذاع صيته وتألق نجمه استدعاه الصاحب بن عباد [الحموي، د.ت، 273]وولاه القضاء بالري وقزوين هي مدينة فارسية مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخًا، فتحت في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه [الحموي، د.ت، 273]وسهرورد ،وهي بلدة قريبة من زنجان بالجيال، خرج منها جماعة من الصالحين والعلماء[الحموي،د.ت،273/2] وغيرها من الأعمال التي كانت لفخر الدولة البويهي، وكان ذلك سنة 367ه ،[ابن الاثير،1997م، 694] وبقى القاضي في هذا المنصب غلى أن توفي الصاحب سنة 385ه .

يعد القاضي عبد الجبار واحدًا من أبرز أعلام الفكر الإسلامي وشخصياته المبرزة في القرن الرابع الهجري ثقافة وعلمًا، وأبرز المعتزلة تعبيرًا عن الأصالة المذهبية، وقد أشاد به مؤرخو الفكر الإسلامي، واعتبروه شيخ الاعتزال في عصره، وأرفعهم فكرًا وتأليفًا، ويتفق مؤرخو أهل السنة مع كتاب الطبقات الاعتزالية ومؤرخيها على كفاءة القاضي الفكرية والمنهجية[الراوي، 1977م،49].

قال الحاكم الجشمي: "وليست تحضرني عبارة تنبئ عن محله في الفضل وعلو منزلته في العلم... وشهرة حاله تغني عن الإطناب في وصفه [المرتضى، 1985م، 93].

المطلب الثاني: ثقافته وشيوخه وتلاميذه ووفاته

أما عن ثقافة القاضي، فإنه لم يكتف بدراسة الاعتزال - رغم تقدمه فيه – وإنما تناول في دراساته العلوم الإسلامية على اختلافها، ففي علم الكلام يقول الحاكم "فإنه الذي فتق الكلام ونشره، ووضع فيه الكتب الكبيرة الجليلة التي سارت بها الركبان وبلغت الشرق والغرب، وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد مثله

وفي أصول الفقه أشاد به ابن خلدون، واعتبر كتاب "العهد" للقاضي من أفضل ما كتب في الفقه على طريقة المتكلمين "[ابن خلدون، د.ت،401]. وكذلك في التفسير والحديث.

وفي علم الجدل الديني، فقد نظر في كتب الديانات الأخرى وألم بأطرافها وتبحر فيها، فعرف الثنوية - بفرقها - واليهودية والنصرانية بطوائفها، وصف فيها، وكان له معها جولات ومناقشات مطولة متشعبة [امين، 1933م،356] حتى عرف عند الجميع بقوة حججه ومنطقه، ولذلك حينما أرسل الصاحب بن عباد إلى أبي عبد الله البصري يطلب إليه رجلاً يدعو الناس بعقله أكثر مما يدعوهم بعلمه وعمله نصحه بأن يستقدم القاضي أبا الحسن عبد الجبار، لأنه أصلح الناس لهذه المهمة[الحاكم، د.ت،266].

شيوخه

من أبرز شيوخه وأشهرهم:

1- أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان المتوفي سنة 347ه، وهو محدث قزوين وعالمها، درس عليه القاضي الفقه والحديث واللغة بقزوين، وصفه صاحب العبر: بالحافظ العلامة الجامع[العسقلاني، 1971م،386/3].

2- وأبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب المتوفي سنة 342ه، وهو الفقيه المحدث سمع عنه القاضي بهمذان[الخطيب،2002م، 113/11].

3- أبو محمد عبد الله بن جعفر الأصبهاني المتوفي 346ه، وهو محدث أصفهان وأحد الثقاة المعمرين، سمع القاضي عنه بأصفهان .[الداودي، 1392ه، 385]

تلاميذه

كانت المدة التي قضاها القاضي عبد الجبار في التدريس والتأليف والإملاء طويلة، فقد بدأ حياته العلمية مبكرًا جدًا، وعمر دهرًا طويلاً حتى ظهر له الأصحاب، وبعد صيته ورحلت إليه طلبة العلم [المرتضى، 1985م، 98]فكثر تلاميذه والناقلون عنه، حتى أصبحوا يكونون مدرسة كبيرة تضم نخبة من الرجال الذين تركوا آثارهم على الدراسات العقائدية والجدلية والكلامية بعد القرن الرابع الهجري.

ومن أشهر تلاميذه - زيدية كانوا أو معتزلة:-

1- إسماعيل بن علي بن أحمد أبو القاسم البستي، وهو شيخ الزيدية بالعراق، كانت صلته بالقاضي وثيقة، وكان جدلاً حاذقًا، توفي في حدود سنة 420ه[العسقلاني، 1971م،3/ 382].

2- أبو رشيد سعيد بن محمد بن سعيد النيسابوري، وهو كان في أول أمره من معتزلة بغداد ثم انضم للقاضي وكان من متقدمي أصحابه، أصبح رئيسًا لمدرسة الري بعد موت أستاذه، وكان أستاذه يلقبه بالشيخ[الخطيب،2002م، 100/3].

3- أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري المتوفى سنة 436ه، وهو من أبرز تلاميذ القاضي وأكثرهم ذكاء وألمعية، خالف شيخه في كثير من المسائل واعتمد في كتابه "المعتمد في أصول الفقه" على كتاب "العهد" للقاضي، كان ضليعًا في الفلسفة وعلوم الأوائل توفي سنة 436ه .[الجشمي، 1974م، 389]

4- أبو محمد الحسن بن أحمد بن متويه، وهو من تلاميذ القاضي النابهين أخذ عنه كثيرًا من آرائه، ولعله أكثر التلاميذ متابعة للقاضي فقد جمع ما أملاه القاضي تحت عنوان "المجموع من المحيط بالتكليف" قام بتحقيقه الأستاذ عمر عزمي، ونشرته الدار المصرية للتأليف والترجمة 1965م [الذهبي، 1984م،321/3]

5- أبو يوسف عبد السلام بن محمد القزويني، وهو قرأ على القاضي بالري، وتنقل في البلدان كثيرًا ودخل مصر، له كتب كثيرة، عمر كان أستاذه، وكان يفتخر بالاعتزال ويتظاهر به، وتوفي في يغداد سنة 488ه .[المرتضى، 1985م، 98].

الشريف المرتضى، وهو أخذ عن القاضي عند انصرافه من الحج وخالفه في أرائه عن الإمامة، وكان شيعيًا إماميًا ومعتزليًا في العقيدة، توفي عام 436هـ.[الذهبي، 1984م، 214/2]

وهؤلاء هم أبرز تلاميذه، وهناك تلاميذ كثيرون، درسوا على القاضي وأخذوا عنه، أمثال: عبد الله بن سعيد اللباد، وأحمد بن إسحاق النجار، وأبي الفضل العباس بن شروين[الجشمي، 1974م، 389،367].

وفاته :ولم تتحدث كتب التاريخ والسير عن نشأة القاضي الأولى ولا عن أسرته بالتفصيل، غير أنه بدأ فقيرًا من أسرة بسيطة كادحة، وكان أبوه يمتهن الحلاجة ويصدرها نسيجًا إلى سواد همذان[زرزور،دت، 9/1].

المطلب الثالث: مؤلفاته

قال الحاكم: "يقال إن له أربعمائة ألف ورقة مما صنف في كل فن، وكان موفقًا في التصنيف والتدريس، وكتبه تتنوع أنواعًا" [الجشمي، 1974م، 367]

وربما لأول وهلة نحكم على كلام الحاكم هذا بأن فيه مبالغة، لكننا عرفنا - سلفا - أن ثقافة القاضي واسعة متنوعة، ابتدأت بدراسة القرآن والحديث واللغة والفقه وأصوله، وانتهت إلى دراسة العقائد والمذاهب وقد

عمل دهرًا في التأليف والإملاء، من أجل ذلك كثرت تصانيفه وتعددت وتنوعت و"ذكر جميع مصنفاته يتعذر [الجشمي، 1974م، 369]خلف القاضي مؤلفات في فروع كثيرة من العلوم الإسلامية، تعد من أمهات ما كتب في ذلك، ومن أكثرها أصالة، كانت ذات أهمية كبيرة في عصره، ومازالت تحتفظ بأهميتها البالغة في عصرنا الحاضر، لاسيما مؤلفاته في الجدل الديني ومقارنة الأديان، وقد شهد له به بذلك، خصومه ومؤيدوه، فوصفه الذهبي - الأشعري وأحد خصوم المعتزلة "بأنه صاحب التصانيف المشهورة" [البجاوي، 1963م،533].

وروى السبكي أن "له التصانيف السائرة والذكر الشائع بين الأصوليين". [السبكي، 1413ه، 220/5]

ويذكره السيوطي بأنه "صاحب التصانيف[السيوطي،1403ه، 48]

وأسوق عبارة الحاكم الجشمي الوجيزة في تقييم الإنتاج العلمي القاضي القضاة يقول: "لم يسبق إلى مثل تصنيفه في حسن رونقه وديباجته، وإيجاز ألفاظه، وجودة معانيه، واحتراز أدلته، وهذا سبيل كتبه السائرة، وأماله الكثيرة" [الجشمي، 1974م، 367]

هذا فضلا عن أن تصانيفه - بعد افتقاد كتب المعتزلة الأوائل - لها الفضل في معرفتنا لآراء المعتزلة وفلسفتهم من خلال كتبهم ومؤلفاتهم، الأمر الذي لم يتيسر لنا قبل اكتشاف مؤلفات القاضي ونشرها إلا عن طريق كتب خصومهم التي لا تخلو من حامل ومزايدة على الفكر الاعتزالى.

لقد صنف القاضي وأملي في علوم القرآن والسنة وخصوصًا التفسير والحديث والفقه وأصوله، وفي أصول العقائد وقضاياه المذهبية، وفي تاريخ الاعتزال وطبقاته، وصنف في المسائل والجوابات، كما كتب في الجدليات [الراوي،1977م، 43-46]والنقوض على مخالفيه من الفرق الإسلامية والملل والنحل المخالفة للإسلام.

المبحث الثاني : المثنوية وردود القاضي على مقولاتهم.

المطلب الاول : فرق المثنوية وخصائص كل فرقة,

المثنوية : هم أصحاب الاثنين الأزليين. يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس، فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه. وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر، والطبع، والفعل، والحيز، والمكان والأجناس، والأبدان والأرواح[الشهرستاني،1404ه، 49/2].

افترقت المثنوية الى اربعة فرق:[الرازي، د.ت، 88/1]المانوية : وتسمى ايضا المنانية، وهم اصحاب ماني بن فتق بابك المثنويماني بن فتق بابك بن أبي برزام من الحسكانية، واسم أمه ميس، ويقال مرمريم من ولد الاشغانية، وقيل ان مانى كان أسقف قنى والعربان من أهل حوحى وما يلي بادرايا وباكسايا، وكان أحنف الرجل وقيل إن أصل أبيه من همدان انتقل إلى بابل ، ظهر في زمان سابور بن أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور, وذلك بعد عيسى ابن مريم عليه السلام. أحدث دينا بين المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوة المسيح عليه السلام. ولا يقول بنبوة موسى عليه السلام[ابن النديم،،1/398].

مذهب المانوية : هم القائلون ان العالم مركب من اصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وأن النور خير من الظلمة وهو الإله المحمود[أبو العز،1997م، 27/1].

خصائص المانوية :

1 - يزعمون أن إلهين وخالقين خالق للخير والنور والضياء وخالق للشر والظلمة والبلاء .

2 - نزهو الله وزعموا أنه لم يخلق الظلمة والبلاء، والهوام والسباع، فجعلوا معه لما نزهوه شريكا خلق هذه الأشياء.

3 - زعموا أن الله تعالى خلق الروح الجاري في الجسد، فقالوا ألا ترى الروح إذا فارق الجسد أنتن؟ وأن الخالق الآخر عندهم خلق الجسد، والله لا يخلق نتنا ولا قذرا فجعلوا للخلق كلهم خالقين[عبد الرحمن،د.ت،92/1].

4 - يقولون ان النور والظلمة حيان ابديان، وان لا وجود لشيء الا من أصل قديم[الرازي،د.ت،88/1].
5 - أنهما لم يزالا قويين حساسين، داركين، سميعين بصيرين، وهما مع ذلك في النفس, والصورة والفعل، والتدبير متضادان. وفي الحيز متحاذيان, تحاذي الشخص والظل.[الشهرستاني،1404ه،2l49].

جواهر وافعال النور والظلمة :

الجوهر، النفس، الفعل، الحيز، الأجناس، الصفات.

جوهر وافعال النور :

1 - الجوهر: جوهره حسن فاضل كريم صاف تقي طيب الريح حسن المنظر.
2 - النفس: نفسه خيرة كريمة حكيمة نافعة عالمة.
3 - الفعل: فعله الخير والصلاح والنفع والسرور والترتيب والنظام والاتفاق.
4 - الحيز: جهته فوق، وأكثرهم على أنه مرتفع ناحية الشمال.
5 - الاجناس: أجناس النور خمسة، أربعة منها أبدان، والخامس روحه. فالأبدان هي: النار والنور والريح والماء. والروح: روحه النسيم، وهي تتحرك في هذه الأبدان.
6 - الصفات: حية خيرة طاهرة زكية[الشهرستاني،1404ه، 49/2].

جوهر وافعال الظلمة :

الجوهر: قبيح ناقص لئيم كدر خبيث منتن الريح قبيح المنظر.
النفس : شريرة لئيمة سفيهة ضارة جاهلة.
الفعل : الشر والفساد والضرر والغم والتشويش والتبتير والاختلاف.
الحيز : جهة تحت وأكثرهم على أنها منحطة من ناحية الجنوب.
ألاجناس : اجناس الظلمة خمسة: أربعة منها أبدان، والخامس روحها. والأبدان هي: الحريق والظلمة والسموم والضباب. والروح: الدخان وتدعى الهامة، وهي تتحرك في هذه الأبدان.
الصفات : ميتة شريرة نجسة دنسة[الماتريدي،د.ت، 33/1][الشهرستاني،1404ه، 49/2].
الديصانية: هم اتباع صاحبهم يصان المثنوي الذي سمي باسم نهر ولد عليه ، ولد ابن ديصان في مدينة الرها التي يمر فيها نهر ديصان، سنة (154م) ،لأبوين فارسيين وثنيين، وكان شاعراً فيلسوفاً، عرف المسيحية معرفة جيدة وتتلمذ على الأسقف الذي عمده، وصار مسيحياً متحمساً، وألّف كتباً كثيرة، ويقال إنَّه تحاور مع مرقيون الذي ظهر قبله.توفى سنة (222م).[ابن النديم،1997م،399/1].
مذهب الديصانية : هم القائلون بالنور والظلمة، والفرق بينهم وبين المانوية، ان الديصانية يقولون بان النور حي والظلمة ميتة. الديصانية ان النور حي لا يجور عليه الموت والظلام ميت لا يصير حيا وانما تفعل الشر طباعا.

خصائص الديصانية :

1 - أثبتوا أصلين: نورا وظلاما. فالنور: يفعل الخير قصدا واختيارا. والظلام: يفعل الشر طبعا واضطرارا. فما كان من خير ونفع وطيب وحسن فمن النور. وما كان من شر وضرر ونتن وقبح فمن الظلام.
2 - زعموا أن النور حي عالم قادر حساس دراك ومنه تكون الحركة والحياة. والظلام: ميت جاهل عاجز جماد موات لا فعل له ولا تمييز[الاشعري، 1980م،338/1].
3 - زعموا أن الشر يقع منه طباعا وخرقا. وزعموا أن النور جنس واحد وكذلك الظلام جنس واحد. وأن إدراك النور إدراك متفق فإن سمعه وبصره وسائر حواسه شيء واحد فسمعه هو بصره وبصره هو حواسه وإنما قيل سميع بصير لاختلاف التركيب لا لأنهما في نفسهما شيئان مختلفان.
4 - زعموا أن اللون هو الطعم وهو الرائحة وهو المحسة وإنما وجدوه لونا لأن الظلمة خالطته ضربا من المخالطة ووجده طعما لأنها خالطته بخلاف ذلك الضرب وكذلك القول في لون الظلمة وطعمها ورائحتها ومحستها.
5 - زعموا أن النور بياض كله وأن الظلام سواد كله. وزعموا أن النور لم يزل يلقى الظلمة بأسفل صفحة منه وأن الظلمة لم تزل تلقاه بأعلى صفحة منها.

اختلفت الديصانية في المزاج والخلاص:

قال بعضهم . أن طينة العالم كانت طينة خشنة وكانت تحاكي جسم الباري الذي هو النور زمانا فتأذى بها فلما ، طال عليه ذلك قصد تنحيتها عنه فتوحل فيها واختلط بِهَا فتركب منها هَذَا العالم النوري والظلمي فما كان من جهة الصلاح فمن النور وما كان من جهة الفساد فمن الظلمة[ابن الجوزي، 2001م، 42/1].

أن النور داخل الظلمة، والظلمة تلقاه بخشونة وغلظ فتأذى بها وأحب أن يرقصها ويلينها ثم يتخلص منها وليس ذلك لاختلاف جنسهما ولكن كما أن المنشار جنسه حديد وصفحته لينه وأسنانه خشنة، فاللين في النور والخشونة في الظلمة، وهما جنس واحد فتلطف النور بلينه حتى يدخل تلك الفرج فما أمكنه إلا بتلك الخشونة فلا يتصور الوصول إلى كمال وجود إلا بلين وخشونة.

وقال بعضهم: بل الظلام لما احتال حتى تشبث بالنور من أسفل صفحته فاجتهد النور حتى يتخلص منه ويدفعه عن نفسه فاعتمد عليه فلجج فيه وذلك بمنزلة الإنسان الذي يريد الخروج من وحل وقع فيه فيعتمد على رجله ليخرج فيزداد لجوجا فيه فاحتاج النور إلى زمان ليعالج التخلص منه والتفرد بعالمه.

وقال بعضهم: إن النور إنما دخل أجزاء الظلام اختيارا ليصلحها ويستخرج منها أجزاء صالحة لعالمه فلما دخل تشبثت به زمانا فصار يفعل الجور والقبيح اضطرارا لا اختيارا ولو انفرد في عالمه ما كان يحصل منه إلا الخير المحض والحسن البحت. وفرق بين الفعل الاضطراري وبين الفعل الاختياري [الشهرستاني،1404ه،2/55-57]

المرقونية : مذهب المرقونية :

هم يثبتون متوسطاً بين النور والظلمة، ويسمون ذلك المتوسط المعدل.

أثبتوا أصلين قديمين متضادين، أحدهما النور والثاني الظلمة.

خصائص المرقونية:

1 - أثبتوا أصلا ثالثا هو المعدل الجامع وهو سبب المزاج فان المتنافرين المتضادين لا يمتزجان إلا بجامع.

2 - قالوا: إن الجامع دون النور في المرتبة وفوق الظلمة وحصل من الاجتماع والامتزاج هذا العالم.

3 - منهم من يقول: الامتزاج إنما حصل بين الظلمة والمعدل إذ هو أقرب منها فامتزجت به لتطيب به وتلتذ بملاذه فبعث النور إلى العالم الممتزج روحا مسيحية وهو روح الله وابنه تحننا على المعدل الجامع السليم الواقع في شبكة الظلام الرجيم حتى يخلصه من حبائل الشياطين فمن اتبعه فلم يلامس النساء ولم يقرب الزهومات أفلت ونجا ومن خالفه خسر وهلك.

4 - قالوا: وانما أثبتنا المعدل لأن النور الذي هو الله تعالى لا يجوز عليه مخالطة الشياطين وأيضا فإن الضدين يتنافران طبعا ويتمانعان ذاتا ونفسا فكيف يجوز اجتماعهما وامتزاجهما؟ فلا بد من معدل يكون بمنزلة دون النور وفوق الظلام فيقع الامتزاج منه.

وهذا على خلاف ما قالته المانوية وإن كان ديصان أقدم وإنما أخذ ماني منه مذهبه وخالفه في المعدل كالحاكم على الخصمين الجامع بين المتضادين لا يجوز أن يكون طبعه وجوهره من أحد الضدين وهو الله عز و جل الذي لا ضد له ولا ند.

وحكى محمد بن شبيب عن الديصانية أنهم زعموا أن المعدل هو الإنسان الحساس الدراك إذ هو ليس بنور محض ولا ظلام محض.

5 - حكي عنهم أنهم يرون المناكحة وكل ما فيه منفعة لبدنه وروحه حراما ويحترزون عن ذبح الحيوان لما فيه من الألم.

والنور يتحرك حركة مستوية مستقيمة والظلام يتحرك حركة عجرفية خرقاء معوجة.

فبينا هما كذلك إذ هجم بعض هامات الظلام على حاشية من حواشي النور فابتلع النور منه قطعة على الجهل لا على القصد والعلم وذلك كالطفل الذي لا يفصل بين الجمرة والتمرة وكان ذلك سبب المزاج.

ثم إن النور الأعظم دبر في الخلاص فبنى هذا العالم ليستخلص ما امتزج به من النور ولم يمكنه استخلاصه إلا بهذا التدبير. [الشهرستاني،1404ه، 2/57-59]

المزدكية : أتباع مزدك بن نامدان ادعى النبوة وأظهر دين الإباحة.

أصحاب مزدك، ومزدك هو الذي ظهر في أيام قباذ والد أنوشروان ودعا قباذ إلى مذهبه فأجابه واطلع أنوشروان على خزيه وافترائه فطلبه فوجده ففتله.

حكى الوراق أن قول المزدكية كقول كثير من المانوية في الكونين والأصلين إلا أن مزدك كان يقول:
خصائص المزدكية :
1 - إن النور يفعل بالقصد والاختيار والظلمة تفعل على الخبط والاتفاق.
2 - النور عالم حساس والظلام جاهل أعمى.
3 - أن المزاج كان على الاتفاق والخبط لا بالقصد والاختيار وكذلك الخلاص إنما يقع بالاتفاق دون الاختيار.
وكان مزدك ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة والقتال ولما كان أكثر ذلك إنما يقع بسبب النساء والأموال أحل النساء وأباح الأموال وجعل الناس شركة فيهما كاشتراكهم في الماء والنار والكلأ.
وحكي عنه أنه أمر بقتل الأنفس ليخلصها من الشر ومزاج الظلمة.
ومذهبه في الأصول والأركان أنها ثلاثة: الماء والأرض والنار.
ولما اختلطت حدث عنها مدبر الخير ومدبر الشر فما كان من صفوها فهو مدبر الخير وما كان من كدرها فهو مدبر الشر.
وروي عنه أن معبوده قاعد على كرسيه في العالم الأعلى على هيئة قعود خسرو في العالم الأسفل وبين يديه أربع قوى:
قوة التمييز والفهم والحفظ والسرور.
كما بين يدي خسرو أربعة أشخاص:
موبذ موبذان والهربد الأكبر والأصبهيد والرامشكر.
وتلك الأربع يدبرون أمر العالم بسبعة من ورائهم: سالار وبيشكار وبالون وبراون وكازران ودستور وكوذك.
وهذه السبعة تدور في اثني عشر روحانيين: خوانندە ودهندە وستانندە وبرندە خورنندە ودوندە وخيزندە وكشندە وزنندە وكنندە وأبندە وشوندە وبايندە.
وكل إنسان اجتمعت له هذه القوى الأربع والسبع والاثنا عشر صار ربانيا في العالم السفلي وارتفع عنه التكليف.
قال: وإن خسرو العالم الأعلى إنما يدبر بالحروف التي مجموعها الاسم الأعظم ومن تصور من تلك الحروف شيئا انفتح له السر الأكبر ومن حرم ذلك بقي في عمى الجهل والنسيان والبلادة والغم في مقابلة القوى الأربع الروحانية.
وهم فرق: الكوذية وأبو مسلمية والماهانية والاسبيدخامكية والكوذية بنواحي الأهواز وفارس وشهرزور والأخر بنواحي سغد سمرقند والشاش وإيلاق[الشهرستاني،1404ه، 2/54-56] .

المطلب الثاني : تتبع القاضي لشبه الثنوية.

ان المتتبع لمنهج القاضي في تتبعه لشبه المثنوية، يجده يبدأ بتتبع عماد واساس معتقدهم الذي قامت عليه المثنوية ، الا وهو القول بالاصلين القديمين ، ثم تناول خصائص كل فرقة من فرقها، وكذلك الفرق التي تشترك معها بالقول بالثنائية. لقد اشار القاضي في مقدمة كتابه (الفرق غير الاسلامية) من موسوعة المغني، الى ان العرض التاريخي للمذهب المثنوي يوضح لنا فساد عقائدهم ، فهي تحمل بين ثناياها تهافت مقالاتها وتناقضها ، وقد ناقشها القاضي نقاشا علميا واثبت بطلانها[القاضي عبد الجبار،د.ت، 19-21] .
في البداية وقبل الخوض في تفاصيل تتبع القاضي لشبه المثنوية ، يجب ان نقف على الدوافع التي دعت المثنوية للقول بالثنائية، وما تفرع من قولهم هذا، من افكار وقضايا خطيرة ، ومن هذه الدوافع :
الدافع الاول : يقول القاضي عبد الجبار: (ان للجهل من حيث تحسين الالام وتقبيحها، ضل كثير من الناس، فاعتقد بعضهم ان الالام قبيحة كلها، والملاذ حسنة كلها، لذلك اثبتوا لها فاعلين، لما اعتقدوا ان الفاعل الواحد لا يجوز ان يكون فاعلا لها جميعا)[القاضي عبد الجبار، 1996م،483].
الدافع الثاني : يذكر القاضي انهم لما وجدوا امورا حادثة وتراكيب مختلفة، اعتقدوا ان هذه الامور لا يمكن ان تكون كائنة الا في اصلين مختلفين، فاثبتوهما قديمين. يقول القاضي في كتابه المحيط بالتكليف : (والذي ادى القوم الى ذلك انهم لما رأوا اجساما نيرة لا يكاد الطرف يُرد عنها، واجساما مظلمة يُرد

الطرف اليها، قالوا في احدهما هو من مزاج النور ، وفي الاخر من مزاج الظلمة ، فاثبتوا ان كذلك من اصلين قديمين)[القاضي عبد الجبار، د.ت، 219/1].

ولاهمية ما ذكرنا من معتقدات المثنوية من القول بالاصلين القديمين، فانك تجد القاضي ما انفك يذكر ذلك في معظم شروحاته عن هذه الفرقة[القاضي عبد الجبار، د.ت،ص9-22].[القاضي عبد الجبار، 1996م،483]

الشبهات التي تتبعها القاضي مع المثنوية:

ان تبرير المثنوية لاثبات الاصلين يتأتى من عدة شبهات تتبعها القاضي، منها :

الشبهة الاولى: يقول القاضي : (ان ما تعلقوا به ان الخير والشر يستحيل مع تضادهما، وقوعهما من فاعل واحد، كما يستحيل ان يحصل التبريد والتسخين بالشيء الواحد والتبييض والتسويد بالشيء الواحد، واستدلوا على ان الخير يضاد الشر بمثل ما يعلم به ان السواد يضاد البياض والبرودة تضاد السخونة، وهو استحالة اجتماعهما. لذلك وجب اثبات فاعلين لهما، ولم يصح اثبات محدث للعالم سواه، فيجب اثبات اصلين قديمين) [القاضي عبد الجبار، د.ت،ص9-22].

الشبهة الثانية: يقول القاضي : (قالوا: قد ثبت ان كون الفاعل الواحد خيرا وشرا يتنافى كونه عالم بالشيء جاهلا به، فيجب ان يكون الفاعل للخير غير فاعل الشر، وذلك يتعين اثبات اصلين اثنين) [القاضي عبد الجبار، د.ت،ص46].

الشبهة الثالثة : يقول القاضي **:** (قالوا: لو صح كون الفاعل الواحد خيرا شريرا، لصح كونه ممدوحا مذموما مستحقا للتعظيم والتبجيل والاستخفاف والاهانة، فاذا تضاد ذلك ، وجب استحالة كونه خيرا شريرا، فيجب لذلك اثبات فاعلين واصلين احدهما يكون منه الخير والاخر يكون منه الشر، لذلك يتعين اثبات اصلين اثنين).

الشبهة الرابعة : يقول القاضي **:** (قالوا: اذا صح لكم اثبات قديم لا يجوز وقوع الشر منه ، ويختص بوقوع الخير منه، فلا يصح في الاصلين ، وان احدهما يختص بوقوع الخير منه ، والاخر بوقوع الشر منه ، وان يستحيل ان يقع من كل واحد منها ما يجوز ان يقع من الاخر؟)[القاضي عبد الجبار، د.ت،ص48].

الشبهة الخامسة : يقول القاضي : (قالوا: قد ثبت ان النور والظلمة يحدث فيهما ومنهما فعل ، فانهما لا يفعلان لغيرهما ولا لداخل يدخل عليهما. فيجب ان يقع ذلك منهما لانفسهما ولجواهرهما. وهو يوجب ما ذكرناه من وقوع الخير والشر منهما طباعا). [القاضي عبد الجبار، د.ت ،ص49].

الشبهة السادسة : يقول القاضي : (قالوا: الذي يدل على ان الاشياء من اصلين متضادين، اما ان تكون ذوات ظل، او لا ظل لها. وقد وجدنا الابدان الغليظة ذوات الظل، لأنها تنفي الضياء بظلها الذي تطرحه، ولا ينفي الشيء الا ما ضاده. ومتى لم يكن لها ظل، وجب بوجودها نفي الظل، كالشمس وغيرها، عُلم انه يضاد الظلمة، فعلمنا ان الاول ظلام، والثاني نور، ولم يكن في الاجسام ثالث سوى هذين، فجعلنا الاشياء من هذين الاصلين، واضفنا الخير الى النور، والشر الى الظلمة، لاختصاص النور بالأحوال الحسنة والظلمة بالأحوال الخبيثة) [القاضي عبد الجبار، د.ت،ص 50].

الشبهة السابعة : يقول القاضي : يقول القاضي : (قالوا: نحن نثبت هذين الفاعلين، متضادين كتضاد الخير والشر، فالنور حيا قادرا عالما، والظلمة مواتا عاجزة جاهلة، لذلك يتعين اثبات اصلين اثنين) [القاضي عبد الجبار،1900م، 222/1]

الشبهة الثامنة : يقول القاضي : (قالوا: قد وجدنا الشاهد من حقه ان يدل على الغائب، وقد علمنا ان كل ما نجده لا يخلو من نور وظلمة كالليل والنهار، فيجب ان يدلا على امر من جنسهما، لأنه لا يجوز ان يدل الشيء على خلافه، ولان الشيء لو دل على خلافه، لدل على خلافه من كل وجه، وهذا يبطل دلالة الموجود على موجود، فيجب ان يدل على جنسه ، وهذا يوجب اثبات اصلين : نور وظلمة) [القاضي عبد الجبار، د.ت،ص51].

الشبهة التاسعة : يقول القاضي : (اعتقادهم ان كل ما هو حسن، فانه لكونه نفعا بحسن، والقبيح يقبح لكونه ضررا، ثم اعتقدوا ان فاعل احدهما لا يجوز ان يفعل الاخر)[القاضي عبد الجبار،1900م، 222/1].

الشبه العاشرة : يقول القاضي : (قد تعلقوا في تصحيح مذهبهم بان العالم المنقسم الى النور والظلمة، لا يجوز ان يكون له محدث قديم، لانه له كان له محدث قديم، لم يصح ان يفعل الا لاختلاف يقع او دفع مضرة، وذلك يوجب كونه جسما محتاجا، لان الفاعل لا يعقل كونه فاعلا الا على هذا الوجه. فان قلتم انه فعل ذلك بالطبع، لزمكم القول بقدم الاجسام، وذلك يبطل القول بان لها محدثا، واذا بطل بذلك وبغيره ان لها محدثا، وجب كونها قديمة، واذا صح ذلك فيها، وجب اختصاص النور منها بما ذكرناه والظلمة بما وصفناه، وفي ذلك تصحيح ما نقول به من الاصلين القديمين) [القاضي عبد الجبار، د.ت، ص53].

المطلب الثالث : ردود القاضي على مقولات وشبه المثنوية:

اذا كان المطلب الأول قد تناول بيان فرق الثنوية وخصائصها، والمطلب الثاني تناول تتبّع القاضي عبد الجبار لشبهاتهم ومقولاتهم، فإن هذا المطلب يتناول ببيان طبيعة الردود التي اقامها القاضي على تلك المقولات، وهي ردود لا تقوم على مجرد الرفض الجدلي، وانما تقع ضمن بنائه الكلامي القائم على أصلَي التوحيد والعدل. فالقاضي عبد الجبار لا يناقش الثنوية باعتبارهم أصحاب فرقة فحسب، بل بوصفهم ممثلين لاتجاه فكري يُفسد اصل التوحيد من جهتين: جهة إثبات قديمين او اصلين للعالم، وجهة جعل الشر جوهرا قائما بنفسه في مقابل الخير. ومن جاءت ردوده عليهم مؤسسة على الالزام العقلي، واظهار التناقض الداخلي في دعواهم، وبيان عجزها عن تفسير العالم والانسان والافعال تفسيرا منضبطا.

تقوم مقالات الثنوية كما هو معروض في كتب الفرق والملل على القول بأن الوجود مرده الى اصلين قديمين: الاول اصل الخير والنور، والثاني أصل الشر والظلمة، وأنَّ ما يقع في العالم من صلاح وفساد، أو لذة وألم، أو حسن وقبح، إنما هو أثر لاختلاط هذين الأصلين أو التدافع فيما بينهما. [القاضي عبد الجبار،، 9-22] [الرازي،، 88/1]

وقد عرض الشهرستاني هذا التصور في سياق حديثه عن المانوية والديصانية والمرقيونية، كما أورد "ابن النديم" أخبارا عن هذه الفرق ومذاهبها، بما يكشف أن الجامع بينها هو تفسير الخير والشر تفسيرا جوهريا قائما على الثنائية لا على الوحدة. غير أن القاضي عبد الجبار رأى أن هذا التصور لا يصمد امام النظر العقلي، لأن اثبات اصلين قديمين مستقلين يفضي بالضرورة الى أحد أمرين: إما أن يكون كل واحد منهما قادر على الانفراد بالفعل، اولا يكون. فإن كان كل واحد منهما قادرا مستقلًا، لزم امكان مغالبة أحدهما للآخر، فيبطل استمرار وجودهما معا على جهة الاستقلال. وإن لم يكونا قادرين على الانفراد، ثبت عجزهما، والعاجز لا يصلح أن يكون إلها مدبرا . [الشهرستاني،، 49-52][ابن النديم،1997م، 398]

ومن أقوى ما اعتمد عليه القاضي في رد الثنوية تقريره أن نظام العالم، وما فيه من احكام واتساق وترتيب، يدل على وحدة المدبر لا على تعدده؛ لأن الفعل المحكم الممتد على نسق واحد لا يصدر في العادة عن اصلين متضادين يتجاذبان الكون على جهة الاستقلال. فالسماء والأرض، وتناسب الطبائع، وانتظام الأسباب والمسببات، واطراد السُنن في الموجودات، كل ذلك يدل على أن الخالق واحد، وأن العالم صادر عن إرادة واحدة وحكمة واحدة، لا عن أصلين متقابلين يتنازعان التدبير. ولهذا كان القاضي يرى أن الثنائية لا تُفسّر الوجود، بل تنقل الاشكال من موضع إلى آخر، إذ تزعم الهروب من نسبة الشر إلى الله، لكنها تقع في إشكال أعظم، هو إثبات شريك لله في القدم والتأثير. ومن هنا فإن الرد على الثنوية عنده ليس دفاعا عن مجرد صيغة دينية للتوحيد، بل هو دفاع عن إمكان تفسير العالم تفسيرا معقولًا غير متناقض [القاضي عبد الجبار،1966م، 9-22] [الرازي،1966م،88/1]

ويظهر بجلاء كذلك أن القاضي عبد الجبار جعل من دعوى "امتزاج النور والظلمة" موضعا رئيسا للنقض؛ لأن هذا الامتزاج كما تصوره الثنوية لا يخلو من إشكال عقلي. فإذا قيل إن النور اختلط بالظلمة قهرا، لزم من ذلك عجز النور عن دفع ضده، والعاجز لا يكون مبدأً كاملًا. وإذا قيل إن هذا الامتزاج وقع اختيارا، لزم أن يكون أصل الخير قد دخل في الفساد بإرادته، فلا يبقى وجه لوصفه بالخير المحض. وإذا قيل إن النور لم يتأثر بمخالطة الظلمة، بطل تفسير وجود الشر في العالم بأنه أثر حقيقي لهذا الامتزاج،

لأن الاختلاط الذي لا يترك أثرا لا يصلح أن يكون تفسيرا لظهور الشر. فالمذهب، على هذا التحليل، محصور بين العجز والتغير والتناقض، وكلها لوازم تفسد دعوى الثنوية من أصلها. [القاضي عبد الجبار،1966م، 9-22]

ومن وجوه الرد عند القاضي أيضا أنه أبطل الأساس الذي بنت عليه الثنوية فهمها للخير والشر، إذ رأى أن الشر ليس جوهرا قائما بنفسه حتى يحتاج في تفسيره الى أصل قديم مستقل، بل كثير مما يسمى شرا إنما هو عدم أو فقد أو فساد نسبة أو أثر مترتب على فعل العباد واختياراتهم. فالمرض، مثلا، ليس جوهرا قائما بإزاء الصحة، وإنما هو اختلال في البنية أو فقدان للاعتدال، والجهل ليس ذاتا مقابلة للعلم على جهة الاستقلال، بل هو فقدان العلم، وكذلك الظلم والمعصية لا يفتقران إلى خالق آخر للشر، بل يُفسَّران في ضوء قدرة الإنسان واختياره ومسؤوليته. [القاضي عبد الجبار،1996م،190]

ومن هنا كان القاضي يربط إبطال الثنائية بإثبات العدل الإلهي؛ لأنه يرى أن تنزيه الله لا يتحقق بإثبات أصل ثان للشر، وإنما يتحقق بفهم الشرور الأخلاقية في إطار التكليف والاختيار، وفهم الآلام والابتلاءات في إطار الحكمة والعوض والمصلحة. [القاضي عبد الجبار،1966م، 9-22]

وفي هذا السياق نفسه رد القاضي عبد الجبار على الثنوية من جهة تصورهم للإنسان؛ إذ إنهم يجعلون ما في الإنسان من خير راجعا إلى عنصر النور، وما فيه من شر راجعا إلى عنصر الظلمة، وبذلك يتحول الإنسان عندهم الى ساحة صراع بين اصلين جوهريين لا إلى كائن مكلّف مسؤول عن أفعاله. وقد رفض القاضي هذا التصور، لأنه يفضي الى ابطال حقيقة التكليف، ويُضعف معنى الثواب والعقاب، ويُفرغ المسؤولية الأخلاقية من مضمونها. فالإنسان عنده فاعل مختار، وله قدرة حادثة تتعلق بأفعاله، وما يصدر عنه من طاعة أو معصية راجع الى اختياره لا الى غلبة جوهر مظلم فيه. ولهذا كان يرى أن تفسير الشر الانساني على أساس الثنائية تفسير مريح من الناحية الأسطورية، لكنه فاسد من الناحية العقلية والأخلاقية، لأنه ينزع عن الانسان مسؤوليته، ويجعل القبائح أثرا ماديا لازما لا فعلًا اختياريا يمكن مؤاخذة صاحبه عليه [القاضي عبد الجبار،1996م،190].

كما ناقش القاضي الثنوية من جهة دعواهم أن وجود الشر والآلام والفساد في العالم دليل على وجود أصل مظلم مستقل. وقد بيّن القاضي أن هذا الاستدلال غير لازم، لأن وجود بعض ما يُتوهم شرا لا يدل على أن الشر اصل قائم بذاته، بل قد يكون الشيء شرا من وجه وخيرا من وجه آخر، وقد تكون الآلام وسيلة الى المصالح، أو سبب في التمييز والاختبار والاستحقاق، أو مداخل إلى العوض والاعتبار. فالقول بالثنائية في نظر القاضي ناتج عن عجلة في الحكم على الوجود، وعن قصور في فهم الحكمة الإلهية، لا عن ضرورة عقلية حتمية. وهذا الاعتراض يلتقي مع ما نقلته كتب المقالات والملل عن المانوية والديصانية من توسيعهم مفهوم الشر حتى كاد يكون عندهم جوهرا مطلقا يقابل الخير، وهو ما رفضه القاضي وعدّه خلطا فاضحا بين الصفات والأعيان، وبين الآثار والحقيقة[الشهرستاني،1404ه، ص49-52]، [الملطي، 2017م، 9-10-38].

وإذا ذهبنا إلى البعد الجدلي في ردود القاضي، وجدناه يعتمد على الإلزام المنطقي أكثر من اعتماده على السرد التاريخي؛ فهو يسأل الثنوية عن حقيقة الأصلين: هل هما متماثلان أم مختلفان؟ فإن كانا متماثلين في القدم والقدرة، بطل تخصيص أحدهما بالخير والآخر بالشر، لأن التماثل يمنع هذا التفريق الجوهري. وإن كانا مختلفين، فإما أن يكون الاختلاف راجعا الى الذات أو الى الفعل؛ فإن كان الى الذات لزم أن يكون أحدهما ناقصا، والناقص لا يكون أصلًا قديما كاملًا، وإن كان إلى الفعل فقط، بطل تفسير الخير والشر على أنهما جوهران متقابلان. ثم إن القول بأصلين قديمين يوجب السؤال عن العلاقة بينهما: أهما مفترقان تماما أم يجتمعان؟ فإن افترقا استحال تفسير العالم المركب، وإن اجتمعا لزم على أحدهما التأثر بالآخر، فيبطل وصفه بالكمال المطلق. وعلى هذا يكشف القاضي أن مذهب الثنوية ليس فقط مخالفًا للتوحيد، بل هو عاجز تماما عن الثبات على مقدماته الأولى. [القاضي عبد الجبار،1966م، 9-22]

ولا يبعد هذا كله عن طريقة متكلمي الفرق قبله وبعده في توصيف الثنوية، غير أن ميزة القاضي عبد الجبار أنه لم يكتف بنقل مقالاتهم كما فعل بعض المصنفين، بل حاول أن يردها إلى أصولها العقلية ثم يبطلها من داخلها. ولهذا يمكن القول إن ردوده على الثنوية تمثل منهجا مهما من مشروعه في حماية التوحيد من التصورات التي تجعل للعالم أكثر من مبدأ، أو تُفسّر الشر تفسيرا يهدد وحدة الخالق وعدله معا. ومن ثم فإن القاضي لا يكتفي بإعلان بطلان مقولاتهم، بل يُقدّم بديلا فكريا متماسكا يقوم على أن الله لا شريك له، وأن ما في العالم من آلام وشرور لا يخرج عن الحكمة والعدل، وأن الإنسان مسؤول عن افعاله من حيث هو مختار مكلّف، لا من حيث هو وعاء لجوهرٍ مظلم قديم. وبهذا المعنى جاءت ردود القاضي على الثنوية تأسيسا كلاميا متينا لمقولة التوحيد، وردا علميا عقلانيا على كل تفسير ثنائي للوجود. أما ما نُسب الى "أبي عيسى الوراق " في باب المانوية والثنوية، فالأدق علميا ألا يكون أصلا مباشرا في التوثيق، لأن كتابه مفقود في الأصل ، وما وصل إلينا من آرائه إنما هو ما نقل كشذرات عبر خصومه أو عبر من نقل عنه من المتأخرين، ولذلك، فالأولى في هذا المطلب الاعتماد على المصادر التي بين أيدينا مباشرة، مثل القاضي عبد الجبار، والشهرستاني، وابن النديم، والملطي، وغيرهم، دون بناء الفقرة على إحالة مباشرة إلى نص مفقود. [المحجوب،2017م،17].

النتائج والتوصيات

بعد دراسة جهود القاضي عبد الجبار المعتزلي وردوده على المثنوية، توصل البحث إلى جملة من النتائج، من أهمها:

١- أن المثنوية من أبرز المذاهب التي واجهها علماء الكلام المسلمون؛ لما تضمنته من القول بوجود أصلين أزليين للكون هما النور والظلمة، وهو ما يتعارض مع مبدأ التوحيد في الإسلام.
٢- أن القاضي عبد الجبار احتل مكانة بارزة بين متكلمي المعتزلة في مجال الدفاع عن العقيدة الإسلامية والرد على الفرق والمذاهب المخالفة.
٣- اعتمد القاضي عبد الجبار في مناقشة المثنوية على المنهج العقلي القائم على البرهان والاستدلال المنطقي، مع الاستفادة من الأدلة الشرعية في دعم آرائه.
٤- أثبت القاضي عبد الجبار أن القول بوجود أصلين مستقلين يؤدي إلى التناقض العقلي؛ إذ إن انتظام الكون ووحدة نظامه يدلان على وحدة المدبر والخالق.
٥- كشف عن التناقضات الكامنة في تفسير المثنوية للخير والشر، مبينًا أن إرجاع الشر إلى أصل أزلي مستقل يفضي إلى إضعاف مفهوم القدرة الإلهية الشاملة.
٦- أسهمت ردود القاضي عبد الجبار في ترسيخ عقيدة التوحيد وتعزيز البناء العقلي للفكر الكلامي الإسلامي في مواجهة المذاهب الوافدة.
٧- أظهرت الدراسة أن منهج القاضي عبد الجبار في الحوار والجدل اتسم بالتحليل العقلي الدقيق ومناقشة الخصوم من خلال إلزامهم بنتائج أقوالهم وكشف تناقضاتها.

التوصيات

تشجيع الدراسات الأكاديمية المتخصصة في جهود علماء الكلام المسلمين في مواجهة التيارات الفكرية والعقدية المختلفة.

الإفادة من المناهج العقلية التي استخدمها القاضي عبد الجبار في معالجة القضايا الفكرية المعاصرة ومواجهة الشبهات العقدية.

إدراج نماذج من الردود الكلامية الإسلامية على المذاهب المخالفة ضمن المناهج الجامعية؛ لإبراز الجهود العلمية التي أسهمت في حماية العقيدة الإسلامية.

إجراء دراسات مقارنة بين منهج القاضي عبد الجبار ومناهج غيره من المتكلمين، كالماتريدية والاشاعرة ، في الرد على المثنوية وغيرها من الفرق.

الاهتمام بإحياء الدراسات المتعلقة بتاريخ الفرق والأديان؛ لما لها من دور في فهم تطور الفكر الإسلامي وأساليب الدفاع عن العقيدة.

توجيه الباحثين إلى دراسة أثر الردود الكلامية في بناء الثقافة الإسلامية وتعزيز قيم الحوار العلمي القائم على الدليل والبرهان.

هذه الصياغة مناسبة لخاتمة بحث جامعي أو بحث تخرج بعنوان "جهود القاضي عبد الجبار المعتزلي وردوده على المثنوية".

المصادر والمراجع

١- ابن الجوزي ، تلبيس إبليس، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1421ه،2001م .
٢- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، الجزء الثالث، مؤسسة الأعمى للمطبوعات- بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1971م.
٣- ابن خلدون، المقدمة، مطبوعات مكتبة عبد السلام بن شقرون- مصر، دون سنة النشر.
٤- ابو الحسن الاشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، تصحيح: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن ، ألمانيا،ط3، 1400 هـ ، 1980 م .
٥- أبو العز الحنفي، ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط10 ، 1417هـ - 1997م .
٦- أبو منصور الماتريدي ، التوحيد ، تحقيق: د. فتح الله خليف ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
٧- أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى، 1933م.
٨- أحمد بن يحيي ابن المرتضى، المنية والأمل، تحقيق: عصام محمد علي، دار المعرفة الجامعية- القاهرة، 1985م.
٩- جلال الدين السيوطي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.
١٠- الحافظ شمس الدين الداودي، طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، 1392هـ.
١١- الحاكم الجشمي، شرح العيون (الطبقة الحادية عشرة والثانية عشرة) ضمن كتاب "فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة"، تحقيق: فؤاد سيد، طبعة تونس، 1974م.
١٢- الذهبي شمس الدين بن قيماز، العبر في خبر من غبر، الجزء الثالث، تحقيق: فؤاد سيد، الكويت، 1961م.
١٣- عبد الستار محمود الراوي، القاضي عبد الجبار وفكره الإسلامي، رسالة دكتوراة، كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، 1397هـ- 1977م .
١٤- عبد الكريم عثمان، شرح الأصول الخمسة، مكتبة وهبة- بيروت، الطبعة الثانية، 1988م.
١٥- عبد المنعم المحجوب، فتنة الوراق، مؤسسة هنداوي، 2017م.
١٦- علي محمد البجاوي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الجزء الخامس، دار إحياء الكتب العربي- بيروت، 1382هـ/ 1963م.
١٧- فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، تحقيق: علي سامي النشار ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٨- القاضي عبد الجبار ، الاصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة القاهرة، 1996م.
١٩- القاضي عبد الجبار المعتزلي، المجموع في المحيط بالتكليف، عني بتصحيحه ونشره : الاب جين يوسف هوبين اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية،1900م، بيروت ، لبنان .

٢٠- محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر .
٢١- الملطي، ابو الحسين محمد بن احمد بن عبدالرحمن المقري الشافعي نزيل عسقلان ،كتاب التنبيه والرد على اصحاب الاهواء والبدع، دار النشر: الناشر المتمير . مكتبة النصحية المدينة،2017م.
٢٢- ياقوت الحموري، معجم الأدباء، الجزء الثاني، طبعة مصر، دون سنة النشر.